

## اللجنة العليا للموازنة في اجتماعها برئاسة رئيس الوزراء:

مناقشة الإطار العام للموازنة العامة للدولة 2011 - 2013 م  
التشديد على ضرورة التركيز على تنمية الموارد غير النفطية

ذ صغاء / سبأ:



د. مجور يترأس اجتماع اللجنة العليا للموازنة أمس

ناقشت اللجنة العليا للموازنة في اجتماعها أمس برئاسة رئيس مجلس

الوزراء الدكتور علي محمد مجور مشروع الإطار العام المتوسط المدى

والسقف التأشيرية للموازنة العامة للدولة للأعوام 2011 م - 2013م.

واستعرض وزير المالية مشروع الإطار وأسس التقدير والاحتساب ومؤشراته

.. موضحاً أن المشروع يركز بدرجة أساسية على المحافظة على الاستقرار

الاقتصادي من خلال احتواء معدل التضخم وكذلك محاصرة عجز الموازنة

في الحدود الآمنة بحيث لا يتجاوز 4 بالمائة من الناتج المحلي مع الالتزام

بعدم تمويل العجز من مصادر تضخمية .. مؤكداً أن ذلك يمثل أولوية قصوى

للحكومة خلال المرحلة الراهنة.

## التأكيد على تطبيق قانون ضريبة المبيعات واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المتقاعسين

وأشار إلى أنه تم تصميم الإطار العام بما يدعم الإنفاق المحفز للنمو ويؤدي إلى تحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي من خلال التركيز على الاستثمار الحكومي المحفز للنمو وكذلك التركيز على المشاريع التنموية الاستراتيجية التي تعزز من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولفت إلى أنه تم التركيز على تعزيز جهود الحكومة في دعم السياسات المالية لتحريك الإيرادات غير النفطية من مختلف الأوعية الضريبية والجمركية بتنفيذ وتفعيل القوانين المالية والضريبية وخاصة ما يتعلق بقانون الضريبة العامة على المبيعات.

وبيّن أن تعزيز جهود مكافحة الفقر من خلال وضع المخصصات

السببية الكافية لمواجهة النفقات الاجتماعية في إطار برامج شبكة الأمان الاجتماعي المختلفة هي من المحددات الرئيسية التي تم مراعاتها في مشروع الإطار العام للموازنة متوسط المدى فضلاً عن متطلبات تعزيز التنمية البشرية وأرساء سياسات الحكم الجيد ومواصلة عملية الإصلاحات الإدارية وتحديث الخدمة المدنية وتعزيز نظام الامركزية المالي والإداري.

وأشار وزير المالية إلى المتغيرات المحلية والخارجية القائمة التي تم إعداد مشروع الإطار العام المتوسط المدى في ضوءها والتي من أبرزها الجوانب المرتبطة بإنتاج السلع إضافة إلى الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية التي زالت تداعياتها مستمرة وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بتدفق التموليات ورووس

## أحالت (56) مخالفة في تجارة الحديد إلى النيابة المختصة

## المواصفات تضبط 200 مخالفة تجارية في أسواق 7 محافظات يمنية

وأشار إلى أنه تم تصميم الإطار العام بما يدعم الإنفاق المحفز للنمو ويؤدي إلى تحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي من خلال التركيز على الاستثمار الحكومي المحفز للنمو وكذلك التركيز على المشاريع التنموية الاستراتيجية التي تعزز من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولفت إلى أنه تم التركيز على تعزيز جهود الحكومة في دعم السياسات المالية لتحريك الإيرادات غير النفطية من مختلف الأوعية الضريبية والجمركية بتنفيذ وتفعيل القوانين المالية والضريبية وخاصة ما يتعلق بقانون الضريبة العامة على المبيعات.

وبيّن أن تعزيز جهود مكافحة الفقر من خلال وضع المخصصات

## في مؤتمر صحفي لسفير النوايا الحسنة لليونيسيف بصنعاء:

## منظمات الإغاثة واليمنيون يقومون بعمل جيد لإغاثة النازحين

وأشار إلى أنه تم تصميم الإطار العام بما يدعم الإنفاق المحفز للنمو ويؤدي إلى تحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي من خلال التركيز على الاستثمار الحكومي المحفز للنمو وكذلك التركيز على المشاريع التنموية الاستراتيجية التي تعزز من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولفت إلى أنه تم التركيز على تعزيز جهود الحكومة في دعم السياسات المالية لتحريك الإيرادات غير النفطية من مختلف الأوعية الضريبية والجمركية بتنفيذ وتفعيل القوانين المالية والضريبية وخاصة ما يتعلق بقانون الضريبة العامة على المبيعات.

وبيّن أن تعزيز جهود مكافحة الفقر من خلال وضع المخصصات



مارتن بيل

وأشار إلى أنه تم تصميم الإطار العام بما يدعم الإنفاق المحفز للنمو ويؤدي إلى تحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي من خلال التركيز على الاستثمار الحكومي المحفز للنمو وكذلك التركيز على المشاريع التنموية الاستراتيجية التي تعزز من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولفت إلى أنه تم التركيز على تعزيز جهود الحكومة في دعم السياسات المالية لتحريك الإيرادات غير النفطية من مختلف الأوعية الضريبية والجمركية بتنفيذ وتفعيل القوانين المالية والضريبية وخاصة ما يتعلق بقانون الضريبة العامة على المبيعات.

وبيّن أن تعزيز جهود مكافحة الفقر من خلال وضع المخصصات

وأشار إلى أنه تم تصميم الإطار العام بما يدعم الإنفاق المحفز للنمو ويؤدي إلى تحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي من خلال التركيز على الاستثمار الحكومي المحفز للنمو وكذلك التركيز على المشاريع التنموية الاستراتيجية التي تعزز من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولفت إلى أنه تم التركيز على تعزيز جهود الحكومة في دعم السياسات المالية لتحريك الإيرادات غير النفطية من مختلف الأوعية الضريبية والجمركية بتنفيذ وتفعيل القوانين المالية والضريبية وخاصة ما يتعلق بقانون الضريبة العامة على المبيعات.

وبيّن أن تعزيز جهود مكافحة الفقر من خلال وضع المخصصات

## اطلع على مستوى الإنجاز في الملاعب التدريبية لخليجي (20)

## الجفري يشدد على ضرورة اتخاذ إجراءات عملية لتنفيذ مشروع إعادة تأهيل مستشفى عدن



محافظ عدن خلال اجتماع أمس في مبنى تطوير مدن الموانئ

وأشار إلى أنه تم تصميم الإطار العام بما يدعم الإنفاق المحفز للنمو ويؤدي إلى تحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي من خلال التركيز على الاستثمار الحكومي المحفز للنمو وكذلك التركيز على المشاريع التنموية الاستراتيجية التي تعزز من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولفت إلى أنه تم التركيز على تعزيز جهود الحكومة في دعم السياسات المالية لتحريك الإيرادات غير النفطية من مختلف الأوعية الضريبية والجمركية بتنفيذ وتفعيل القوانين المالية والضريبية وخاصة ما يتعلق بقانون الضريبة العامة على المبيعات.

وبيّن أن تعزيز جهود مكافحة الفقر من خلال وضع المخصصات

وأشار إلى أنه تم تصميم الإطار العام بما يدعم الإنفاق المحفز للنمو ويؤدي إلى تحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي من خلال التركيز على الاستثمار الحكومي المحفز للنمو وكذلك التركيز على المشاريع التنموية الاستراتيجية التي تعزز من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولفت إلى أنه تم التركيز على تعزيز جهود الحكومة في دعم السياسات المالية لتحريك الإيرادات غير النفطية من مختلف الأوعية الضريبية والجمركية بتنفيذ وتفعيل القوانين المالية والضريبية وخاصة ما يتعلق بقانون الضريبة العامة على المبيعات.

وبيّن أن تعزيز جهود مكافحة الفقر من خلال وضع المخصصات

وأشار إلى أنه تم تصميم الإطار العام بما يدعم الإنفاق المحفز للنمو ويؤدي إلى تحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي من خلال التركيز على الاستثمار الحكومي المحفز للنمو وكذلك التركيز على المشاريع التنموية الاستراتيجية التي تعزز من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولفت إلى أنه تم التركيز على تعزيز جهود الحكومة في دعم السياسات المالية لتحريك الإيرادات غير النفطية من مختلف الأوعية الضريبية والجمركية بتنفيذ وتفعيل القوانين المالية والضريبية وخاصة ما يتعلق بقانون الضريبة العامة على المبيعات.

وبيّن أن تعزيز جهود مكافحة الفقر من خلال وضع المخصصات